مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

وحدة الفكر السياسي المعاصر

مسارات

نشرة بتنهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر
تُعنى بقراءة وتحليل أهم الأحداث السياسية
في العالم الإسلامي

السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية: استمرار أم تغيير؟

العوامل المحددة للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

المملكة والمبادرة السياسية بعد عام ٢٠١١م

مرحلة المبادرة السياسية:
المملكة العربية السعودية والعقيدة الجديدة الحازمة

الخاتمة

عدد نوفمبر ٢٠١٣م

تعتمد المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية على دعم الاستقرار السياسي، والأمن الاقتصادي في المنطقة. وكانت المملكة، ولا تزال حريصة، على وجود علاقات متينة مع جيرانها مع احتفاظها بعلاقاتها الوثيقة مع حلفائها على الصعيد الدولي. إلا أن الأحداث التي صاحبت الثورات العربية تضع أمام الجميع تحديات جديدة، لا على مستوى الشرق الأوسط فحسب، بل على مستوى العالم بأسره. لذا كان لزاماً على المملكة أن تغيّر من أدواتها السياسية مع التزامها -في الوقت ذاته- منطلقاتها الأساسية. وسيبحث هذا العدد من «مسارات» في السياسة الخارجية الجديدة للمملكة العربية السعودية لتقويم هذا التوجه الجديد.

مع وجود عدد كبير من قرارات مجلس الأمن التي جرى اعتمادها (يبين الجدول أدناه بعضاً منها) فإن أياً منها لم يكن فعالاً تماماً في معالجة وإيجاد حلول للقضية الفلسطينية

قرار مجلس الأمن	التاريخ	موضوع القرار
٥٠	٢٩ مايو ١٩٤٨م	دعا جميع الحكومات والسلطات المعنية بالصراع في فلسطين أن يأمروا بوقف جميع الأعمال المسلحة والامتناع عن إدخال أو إخراج أي مواد حربية إلى أو من خلال فلسطين، مصر، العراق، لبنان، المملكة العربية السعودية، سوريا، شرق الأردن أو اليمن خلال وقف إطلاق النار.
١١١	١٩ يناير ١٩٥٦م	أدان إسرائيل لانتهاكها المباشر لاتفاق الهدنة العامة.
٢٤٢	٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م	صدر بعد حرب عام ١٩٦٧م، ودعا إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة والعمل على «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين». ولكن صيغة القرار وغموض اللغة المستخدمة سبب كثيراً من الجدل، وخاصة حول كلمة «تسوية عادلة».
٢٦٧	٣ يوليو ١٩٦٩م	يدعو إسرائيل إلى إيقاف جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تغيير وضع القدس الشرقية
٢٧٩	١٢ مايو ١٩٧٠م	أقصر قرار لمجلس الأمن تضمن ١٢ كلمة فقط؛ جاء فيه «المطالبة بانسحاب فوري للقوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية.»
٢٨٥	٥ سبتمبر ١٩٧٠م	ثاني أقصر قرار لمجلس الأمن، جاء فيه «المطالبة بانسحاب كامل وفوري للقوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية.»
٣٣٨	٢٢ اكتوبر ١٩٧٣م	صدر بعد حرب رمضان عام ١٩٧٣م، وأكد فيه القرار رقم ٢٤٢ داعياً إلى تنفيذه فوراً.
٤٧١	٢٢ اكتوبر ١٩٨٠م	انتقد القرار نشاطات إسرائيل لاحتلال واستيطان الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان.
٥١٧	٢٩ يوليو ١٩٨٢م	المطالبة بانسحاب إسرائيل من لبنان
٦٠٨	١٤ يناير ١٩٨٨م	أعرب المجلس عن أسفه لقرار إسرائيل بترحيل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في تحد لقرار سابق بشأن هذا الموضوع.
٦٧٢	١٢ اكتوبر ١٩٩٠م	أعرب المجلس عن قلقه إزاء أعمال العنف في الأماكن المقدسة في ٨ أكتوبر ١٩٩٠م، مما أدى إلى وفاة ٢٠ مدنياً فلسطينياً وإصابة ١٥٠ آخرين، بما في ذلك المصلين.
١٠٧٣	٢٨ سبتمبر ١٩٩٦م	بعد الإشارة إلى جميع القرارات بشأن القدس التي أرسلت بخصوصها المملكة العربية السعودية رسالة نيابة عن جامعة الدول العربية دعا المجلس إسرائيل إلى وقف كل الأفعال التي تؤدي إلى تفاقم الأوضاع في المنطقة.
١٣٢٢	٧ اكتوبر ٢٠٠٠م	صدر القرار في أكتوبر ٢٠٠٠م، في بداية الانتفاضة الثانية، حيث أعرب فيه مجلس الأمن عن قلقه إزاء الأحداث المأساوية التي وقعت بعد زيارة شارون لموقع المسجد الأقصى في القدس. وأشار القرار إلى وقوع «العديد من القتلى والجرحى، معظمهم من الفلسطينيين» مؤكداً على أن أي «حل عادل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي» يجب أن يستند إلى قرارات مجلس الأمن السابقة، خصوصاً ٢٤٢ و ٣٣٨.
١٣٩٧	١٢ مارس ٢٠٠٢م	دعا القرار إلى وقف فوري لأعمال العنف التي اندلعت منذ بداية الانتفاضة الثانية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو القرار الأول الداعي لحل الدولتين. اعتمد بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع واحد من سوريا التي رأت أن القرار لم يأخذ بعين الاعتبار مخاوف البلدان العربية.
١٨٦٠	٨ يناير ٢٠٠٩	دعا القرار إلى «وقف إطلاق فوري للنار في غزة وانسحاب إسرائيلي كامل، توفير غزة بالغذاء والوقود والعلاج، وتكثيف التراتيب الدولية لمنع تهريب الأسلحة والذخيرة.» كما أكد جميع الأعضاء على أهمية وجود «وقف إطلاق نار فوري ودائم»

النتيجة	التصويت	أعضاء دائمون	أعضاء غير دائمين
اعتمد	مع: – امتناع: – ضد: – اعتمد القرار على شكل أجزاء؛ وعملية التصويت لم تجرِ بشأن القرار ككل	الصين فرنسا بريطانيا الولايات المتحدة الإتحاد السوفيتي	الأرجنتين، بلجيكا، كندا، كولومبيا، سوريا، أوكرانيا
اعتمد	مع: ١١ امتناع: – ضد: –		أستراليا، بلجيكا، كوبا، إيران، بيرو، جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية
اعتمد	مع: ١٥ امتناع: – ضد: –		الأرجنتين، البرازيل، بلغاريا، كندا، الدنمارك، إثيوبيا، الهند، اليابان، مالي، نيجيريا
اعتمد	مع: ١٥ امتناع: – ضد: –		الجزائر، كولومبيا، إسبانيا، فنلندا، المجر، نيبال، باكستان، باراغواي، السنغال، زامبيا
اعتمد	مع: ١٥ امتناع: – ضد: –		بروناي، كولومبيا، إسبانيا، فنلندا، نيكاراغوا، نيبال، بولندا، سراليون، سوريا، زامبيا
اعتمد	مع: ١٤ امتناع: ١		
اعتمد	مع: ١٤ امتناع: ١ ضد: –		أستراليا، النمسا، غينيا، اندونيسيا، الهند، كينيا، بنما، بيرو، السودان، جمهورية يوغوسلافيا الإشتراكية الإتحادية
اعتمد	مع: ١٤ امتناع: ١		بنغلاديش، ألمانيا الشرقية، جامايكا، المكسيك، النيجر، البرتغال، تونس، زامبيا
اعتمد	مع: ١٤ امتناع: ١ ضد: –		زائير، إسبانيا، غويانا، إيرلندا، الأردن، اليابان، بنما، بولندا، توغو، أوغندا
اعتمد	مع: ١٤ امتناع: ١		الجزائر، الأرجنتين، البرازيل، المانيا الغربية، إيطاليا، اليابان، نيبال، السنغال، جمهورية يوغوسلافيا الإشتراكية
اعتمد	مع: ١٥ امتناع: –		كندا، ساحل العاج، كولوبيا، كوبا، إثيوبيا، فنلندا، ماليزيا، رومانيا، اليمن، زائير
اعتمد	مع: ١٤ امتناع: ١	الصين فرنسا بريطانيا الولايات المتحدة روسيا	بوستوانا، شيلي، مصر، غينيا بيساو، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، إيطاليا، كوريا الجنوبية، بولندا
اعتمد	مع: ١٤ امتناع: ١ ضد: –		الإرجنتين، بنغلاديش، كندا، جاميكا، ماليزيا، مالي، ناميبيا، هولندا، تونس، أوكرانيا
اعتمد	مع: ١٤ امتناع: ١ ضد: –		بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، غينيا، جمهورية ايرلندا، المكسيك، موريشيوس، النرويج، سنغافورة، سوريا
اعتمد	مع: ١٤ امتناع: ١ ضد: –		النمسا، بوركينا فاسو، كوستا ريكا، كرواتيا، اليابان، ليبيا، المكسيك، تركيا، أوغاندا، فيتنام

العوامل المحددة للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية:

تحرص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة.. وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة.

النظام الأساسي للحكم، المادة ٢٥.

١- مهد الإسلام

تنبع المسؤولية الجوهرية الكبرى في سياسة المملكة الخارجية من دورها بوصفها مهداً للإسلام، لأن الدولة قد أُسست منذ نشأتها على مبادئ الإسلام، ولأنها تُخضع جميع شئونها لتعاليم القرآن، ومبادئ الشريعة.تحتل المملكة العربية السعودية مكانة فريدة لدى ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في جميع أنحاء العالم، لكونها مكان مولد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وتحتضن أقدس بقعتين: الحرمين الشريفين، ومن ثم فالمملكة العربية السعودية، ومنذ نشأتها تضع الإسلام والمسلمين في مقدمة أولوياتها الوطنية. ويعزّز تلك الحقيقة استعداد المملكة لإنفاق موارد مالية واقتصادية هائلة لمساعدة دول أخرى تعيش أوضاعاً عصيبة للحفاظ على

> إننا أمة لا تقبل المساومة على دينها، أو أخلاقها، أو قيمها، ولا تسمح لكائن من كان أن يمسّ سيادة أوطانها، أو التدخل في شؤونها الداخلية أو الخارجية.
>
> الملك عبد الله بن عبد العزيز
> ١١ ذو الحجة ١٤٣٤

استقرارها، وهذا ما دفعها لتأكيد تلك السياسة الخارجية الحازمة، ودعمها، وتحويلها من سياسة رد الفعل في المقام الأول إلى سياسة استباقية "سياسة الفعل". وكان من آثار تلك السياسة أن تسير تلك الحوافز السياسية والمالية جنباً إلى جنب مع القدرات العسكرية المتنامية للمملكة، للحفاظ على دبلوماسيتها القوية الفاعلة لمتابعة واجباتها، وضروراتها الأمنية الوطنية الملحّة.

٢- اقتصاد متين

تمثل المملكة العربية السعودية ما يزيد على ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط (ما يعادل ربع إجمالي الناتج المحلي للعالم العربي، طبقا لآخر الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي) وهذا ما يؤهلها لتكون المحرك الاقتصادي للمنطقة، ولأن تكون شريكاً مؤثراً، وعضواً في مجموعة دول العشرين(G20). ويمثل سوق الأسهم السعودي أكثر من ٥٠٪ من إجمالي القيمة السوقية للأسهم في منطقة الشرق الأوسط، وتوجد خمس شركات سعودية مدرجة في السوق ضمن أكبر عشر شركات في المنطقة، تأتي في مقدمتها أضخم تكتلين لشركتين سعوديتين هما أرامكو و سابك. أما مؤسسة النقد السعودي (ساما)،

أو البنك المركزي في المملكة، فهي ثالث أكبر مؤسسة نقدية في العالم تملك احتياطيات نقد أجنبية، تدير منها نحو ٨٥٠ مليار دولار، وأرصدة مالية إضافية أخرى تبلغ نحو ٥٠٠ مليار دولار في متناول القطاع الخاص. أخيراً وليس آخراً، هناك أرامكو السعودية، وهي شركة النفط الوطنية في المملكة، وتعدّ أكبر منتج ومصدّر للنفط في العالم، ولديها -حتى الآن- أضخم بنية تحتية، وأكبر قدرة إنتاجية مستديمة في العالم بما يقدر بنحو ١٢,٥ مليون برميل يومياً، ولديها كذلك أكبر احتياطي في العالم من الطاقة الإنتاجية الفائضة يقدر بنحو ٢,٥ مليون برميل يومياً أو نحو ٧٠٪ من الطاقة الإنتاجية غير المستخدمة في العالم.

تضطلع المملكة العربية السعودية أيضاً، وبما أنها أكبر مصدر للنفط، بمسؤولية عالمية تجاه استقرار ورفاهية النظام المالي في العالم. ويمكن إدراك أسس السياسة الخارجية السعودية بالنظر إلى دورها المحوري المعتدل الذي تقوم به في أسواق الطاقة العالمية على مدى الأربعين سنة الماضية. وقد تمكن السعوديون على مدى عقود من إنتاج النفط بطريقة متسقة ومعتدلة للحفاظ على استقرار أسواق الطاقة العالمية، وتوفيره على الدوام، كيف لا والمملكة تملك قرابة ٢٥٪ من احتياطي النفط في العالم، وتحتل الزعامة في منظمة أوبك بلا منازع. فالسعوديون يدركون تماماً أن قراراتهم التي يتخذونها في أسواق النفط لها تأثير كبير في النظام الاقتصادي والسياسي في العالم، وأن المملكة أظهرت على الدوام قدرة فائقة في معالجة تلك الآثار والتعامل معها بطريقة مسؤولة من خلال زيادة كميات الإنتاج بتعقّل وحصافة؛ للتخفيف من أية اضطرابات محتملة أو أي خلل قد يحدث في الأسواق العالمية، كما حدث مراراً مع إيران وليبيا والعراق وفنزويلا ونيجيريا، على سبيل المثال لا الحصر.

> تستند سياسة المملكة الخارجية على قضيتين رئيستين هما: الأمن الخارجي، وأمن الطاقة. وتشمل قضية الأمن الخارجي علاقاتنا مع الدول الأخرى: أما أمن الطاقة، فلا يقتصر على مجرد الدفاع عن حقول النفط، بل يتعدى ذلك بكثير إلى أمور تتعلق بسياستنا الشاملة الخاصة بإنتاج الطاقة التي رسمناها للحفاظ على استقرار أسواق النفط العالمية، وبطبيعة الحال، فالإسلام هو المحور الأساسي في جميع تلك المجالات.
>
> الأمير تركي الفيصل
> ١٥ جمادى الآخر ١٤٣٤

٣- عامل استقرار إقليمي

اكتسبت المملكة على مدى العقود القليلة الماضية مكانة عالمية بارزة، وأهمية كبرى، وكانت سباقة إلى الأخذ بزمام المبادرة لمواجهة مخططات القادة الإيرانيين، ولذا قادت المملكة جهود تحسين أمن منطقة الخليج والمضي قدماً في مبادرة الاتحاد الخليجي. كما طرحت مبادرة السلام العربية كأساس للتسوية النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي من شأنها أن تفرض سلاماً دائماً بين إسرائيل والعالمين العربي والإسلامي بأسرهما. ويقود السعوديون أيضاً تحالفاً مع الدول التي لديها ميول وتوجهات مشتركة في محاولة منها لإزاحة نظام الأسد الاستبدادي في دمشق، ووضع حد للكارثة الإنسانية التي يعانيها الشعب السوري، وأدت أكثر من ٢٥٪ منه إلى طلب اللجوء في البلدان المجاورة، وإعادة سورية إلى الصف العربي من جديد. وترمي المملكة بثقلها بقوة من خلال مشاركتها في الأحداث في مصر واليمن ولبنان والأردن

> نحن أمة سلامتها من سلامة دينها وأوطانها، وتعاملها مع الآخر الند للند، ولذلك نأمل أن يكون الاحترام فيما بين الأمم والدول مدخلاً واسعاً للصداقة بينها وفق المصالح والمنافع المشتركة.
>
> الملك عبد الله بن عبد العزيز
> ١١ ذو الحجة ١٤٣٤

والبحرين لدعم القوى المعتدلة، وتعزيز الحكومات المركزية وللحدّ من سياسات القيادة الإيرانية المدمرة، ووكلائها المحليين. أخيراً، لقد عمل السعوديون لسنوات على إقامة "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل"، و إذا ما تمت فستكون تطوراً تاريخياً بحق.

فلسطين

دخلت إسرائيل حروباً وصراعات عديدة في المنطقة منذ عام ١٩٤٧م، لاسيما احتلالها لمزيد من الأراضي العربية عام ١٩٦٧م، باستيلائها على شبه جزيرة سيناء المصرية ومرتفعات الجولان السورية، بالإضافة إلى الضفة الغربية، ومزارع شبعا وكفر شوبا، وبناء وتوسيع المستوطنات واجتياح لبنان عامي ١٩٧٨م و ١٩٨٢م. وكانت تلك الحروب والاحتلالات التي بدأتها إسرائيل مرتبطة بالأزمة الفلسطينية. وقد جعلت عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية وجدار الفصل الضخم الذي التهم مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، حلّ النزاع أكثر صعوبة وأبعد منالاً بكثير.

ويبدو أن قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الصادرين في أعقاب حرب الأيام الستة والقرار رقم ٣٣٨ الذي دعا إلى وقف لإطلاق النار بعد حرب رمضان عام ١٣٧٣هـ/١٩٧٣م، هما القراران الوحيدان المهمان اللذان تناولا القضية الفلسطينية

> اقترح أن تتقدم الجامعة العربية بمشروع عربي جماعي واضح الى مجلس الأمن، مشروع يقوم على أمرين أساسيين العلاقات الطبيعية والأمن لإسرائيل مقابل الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين.
>
> الملك عبد الله بن عبد العزيز (عندما كان ولياً للعهد)، القمة العربية ببيروت ٢٠٠٢م.

بجدية. لكن مجلس الأمن لم يتخذ بعد هذين القرارين أي خطوات مهمة لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وكان لتأثير الولايات المتحدة عموماً دور كبير في إبقاء القضية بعيداً عن جدول أعمال مجلس الأمن. فعندما يقدّم أعضاء المجلس مشاريع قرارات، استجابة منهم للأزمات المتكررة، تستخدم الولايات المتحدة حق النقض مراراً وتكراراً لمنع تسوية تلك الأزمات. وكان بالإمكان أن يكون لقرارات المجلس جدوى وفاعلية أكبر لو كان لدى الحكومات الرغبة والاستعداد لمواجهة تلك الضغوط الأمريكية. وباختصار، لقد جعلت السياسة الأمريكية الأمور أكثر سوءاً.

حاولت المملكة العربية السعودية مراراً عدة إيجاد حلّ عادل للأزمة الفلسطينية، كان أبرزها مبادرة ولي العهد آنذاك، الملك عبدالله، عام ٢٠٠٢م. وقد دعت تلك المبادرة، التي سعت إلى وضع حدّ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إلى الانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م (بما في ذلك القدس الشرقية) ومرتفعات الجولان (السورية) وعودة اللاجئين. وقد أقرت جامعة الدول العربية في قمة بيروت تلك المبادرة التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تطبيع كامل للعلاقات بين إسرائيل والدول العربية.

وفي ظل عدم التوصل إلى حل للأزمة الفلسطينية منذ إنشاء مجلس الأمن حتى اليوم، شعرت المملكة العربية السعودية من منطلق مسؤوليتها أن تبرهن للعالم افتقار تلك المنظمة الدولية للقوة والقدرة. وبالتالي، أحجمت المملكة عن قبول مقعد غير دائم لها في مجلس الأمن. فقد فشل مجلس الأمن في معالجة العديد من القضايا التي تعدّ مصيرية بالنسبة للفلسطينيين، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات والجدار الفاصل، والقدس وحق العودة لأكثر من ٣ ملايين لاجئ فلسطيني مشرد.

الثورات العربية

كما يمكن الوقوف على عدد من الأمثلة التي تبين النهج المسؤول في سياسة المملكة الخارجية من خلال الإجراءات التي اتخذتها المملكة في الآونة الأخيرة لتهدئة الاضطرابات

التي أعقبت ما يسمى بالربيع العربي. وتختلف مشكلات الدول العربية التي شهدت اضطرابات سياسية واسعة النطاق كمّاً وكيفاً. فبعضها، مثل مصر، وتونس، التي ترسّخ فيها مفهوم المؤسسات تاريخياً تسعى المملكة إلى دعم عملية بناء المؤسسات بعد الاضطرابات التي شهدتها، والحيلولة دون الانهيار الكامل للدولة. ودول أخرى كالبحرين والأردن تتمتعان بالمقابل باستقرار نسبي. لكن أغلبية تلك الدول تعاني انكماشاً اقتصادياً يبدو كارثياً وسط ضغوط مالية مشددة، ونظم نقدية منهارة تقريباً، ما يعمل على تقويض العنصرين اللذين لا ينفصلان في الدولة الوطنية الناجحة، وهما: الاستقلال الاقتصادي، ونمو الاكتفاء الذاتي. علاوة على ذلك، فبعض هذه البلدان انتخبت زعامات (أو أنها أيّدت إلى حد بعيد بعض القوى الثورية) الذين لديهم علاقات مع حركة الإخوان المسلمين (أو التماهي مع الأهداف الثورية الإسلامية في إيران، كما هو الحال في البحرين). فكانت تلك البلدان عرضة للإيديولوجيات الدينية التي تعلو على الدولة الوطنية، وتتجاوز المؤسسات التي لديها خطط قابلة للتطبيق، والتي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي، والازدهار الاقتصادي، والأمن السياسي داخل حدود الدولة الوطنية.

٤- ضمان الأمن الدولي:

يمكن ملاحظة المسؤولية التي تضطلع بها المملكة في ضمان الأمن الدولي من خلال نضالها الطويل والدءوب ضد الإرهاب. فقد كان السعوديون يحاربون منظمة القاعدة قبل سنوات من الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ سبتمبر ٢٠١١م التي جعلت الأمريكيين على بيّنة من حقيقة القاعدة فقد شهد عام ١٩٩٥م أول عملية إرهابية للقاعدة عندما تم

> تتمتع المملكة بنفوذ واسع، وقيادة راسخة لدى المسلمين، وتتمتع باقتصاد مزدهر، وأجهزة أمنية وعسكرية حديثة. وأي تهديد يمكن أن تحشده إيران، فالمملكة لديها العتاد والعدة لمواجهته
>
> الأمير تركي الفيصل
> ٢٢ ربيع الثاني ١٤٣٤

استهداف مبنى إداري للحرس الوطني بالرياض. وفي عام ١٩٩٨م، قطعت المملكة علاقاتها مع حركة طالبان بعد رفض الملا عمر تسليم ابن لادن في أعقاب هجمات القاعدة على السفارات الأمريكية في تنزانيا، وكينيا. وسبق أن أطلقت المملكة في أعقاب تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠١١م ثم تفجيرات مجمع الرياض في مايو ٢٠٠٣م برنامج تطوير شامل بمليارات الدولارات لرفع قدرات أجهزة الأمن الداخلي، بالتعاون مع عدد من الجهات الأمنية الدولية ذات الصلة للقضاء على الإرهابيين داخل المملكة، وفي الدول الأخرى من خلال خطط وبرامج صارمة (الجيش والشرطة)، وأخرى ناعمة (تربوية ومالية) وقد جعلت تلك الجهود البرنامج السعودي لمكافحة الإرهاب برنامجاً رائداً، والمنهج الأكثر اقتداءً في العالم، حيث دمّر البنية التحتية للتنظيم في المملكة، ومنع العشرات والعشرات من الهجمات الإرهابية، وأنقذ آلاف الأرواح. وكان إحباط عملية تفجير طائرتي شحن محملتين بالقنابل، ومتجهتين إلى مدن أمريكية من إحدى قواعد منظمة القاعدة في اليمن في أكتوبر ٢٠١٠م من أشهر وأهم الانتصارات التي حققها البرنامج السعودي لمكافحة الإرهاب.

المملكة والمبادرة السياسية بعد عام ٢٠١١م

وبطبيعة الحال، اندلعت في دول في جميع أنحاء العالم العربي، في تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن، ثورات وانتفاضات كبرى دمّرت حكوماتها، ودمّرت في بعضها الدولة الوطنية الفعّالة.

الأمير تركي الفيصل
١٥ جمادى الآخر ١٤٣٤

عندما سعت إيران إلى اختطاف أحداث التمرد الذي حدث في البحرين للإطاحة بالحكومة البحرينية عام ٢٠١١م، استجابت المملكة العربية السعودية لنداء البحرين لمساعدتها في حماية مرافق بنيتها التحتية الأساسية مثل المطار والميناء البحري ومصفاة التكرير والمنطقة التجارية، ولم يشارك الحرس الوطني السعودي أو أي وحدة من الشرطة الإماراتية على الإطلاق في أي عمل من أعمال الشرطة البحرينية ضد المواطنين البحرينيين، وقد قدمت المملكة، إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى للبحرين حزمة مساعدات اقتصادية بمبلغ ١٠ مليار دولار على مدى عشر سنوات. كما شاركت المملكة بثقلها في محاولة منها لبسط الاستقرار في اليمن، من خلال مساعدة الحكومة على مواجهة تمرد الحوثيين في الشمال في المقام الأول، والقضاء على تمرد تنظيم القاعدة في الجنوب، ومن خلال تقديم مساعدات سياسية وأمنية، ومساعدات اقتصادية ضخمة للحكومة الجديدة في صنعاء. أخيراً، وبعد تردي الأوضاع، واستمرار الأجواء العكرة في مصر بعد الثورة، برز دور المملكة كعامل أساسي وحاسم في نزع الشرعية عن الإخوان المسلمين، من خلال تقديم الموارد المالية الضرورية للدولة المصرية وتعزيز جانب الحكومة الجديدة المؤقتة المعتدلة في القاهرة، ودعم بيئة آمنة يمكن من خلالها للمصرين انتخاب قيادتهم المستقبلية بحرية تامة وتحسين رفاهيتهم الاقتصادية. لقد قامت المملكة بكل تلك الجهود، ولا تزال، ولديها تصميم أكيد لمواصلة العمل مع شركائها لإنجاح تلك المساعي.

١- الأزمة السورية:

أولاً وقبل كل شيء، المأساة السورية تمثل –بوضوح– نقطة تحول في الممارسة التاريخية للتدخل الغربي في العالمين العربي والإسلامي. وكما ثبت خلال العامين والنصف الماضية، فلم يعد للولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين (باستثناء الفرنسيين) رغبة، ولا قدرة سياسية واقتصادية للتدخل بجيوشها من جانب واحد في المنطقة. وبينما هيّأت الاضطرابات التي حدثت في بلدان عربية الأرضية لمجموعة من الثورات والتحولات الكبرى، وهذا ما أدى إلى حدوث درجات متفاوتة من حالات عدم الاستقرار، فإن فك الارتباط الغربي بالمنطقة سيكون له آثار وخيمة، وتعقيدات كبرى، إذ ستكون المرحلة القادمة مرحلة انتقالية يتم فيها إعادة تشكيل الحدود الإقليمية السيادية والتحالفات العسكرية، ولن تنجو منها سوى البلدان المستقرة، والتي ستظل سالمة أو ستكون أقوى.

ثانياً، وفي حين أشاد الكثيرون في الغرب بتصريحات

الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني، التي أعلن خلالها عن رغبة بلاده في التقارب بعد سنوات من التوتر، وفرض العقوبات على إيران، فقد رحب السعوديون بخطاب روحاني العقلاني، لكنهم -في الوقت ذاته- في وضع لا يسمح لهم بأن يثقوا ببساطة بأن ثمة تغييراً قادماً في إيران، أو ما من شأنه التخفيف من ريبتهم، وتهدئة مخاوفهم في نهاية المطاف. إن المملكة العربية السعودية، وإيران على طرفي نقيض فيما يتعلق بالصراع السوري والقضايا الإقليمية الشائكة الأخرى. ولمواجهة تلك التحديات الرهيبة بنجاح يتعيّن على المملكة العربية السعودية أن تتخذ خطوات استباقية، وأن تقوم برسم إطار جديد لأمنها القومي الذي من شأنه تعزيز قدراتها في التعامل –بنجاح– مع جميع الأزمات في أرجاء العالم الإسلامي قاطبة.

إن تزايد التدخل الإيراني العسكري في سوريا سيزيد من حرص المملكة العربية السعودية على التدخل في الوضع السوري، حيث تسعى القوتان الإقليميتان الرائدتان لتكون كل منهما هي القوة المهيمنة والمؤثرة في حل هذا الصراع، وستعمل على إبراز دورها بوصفها الأكثر تأثيراً كوسيط لحلّ النزاع بعد انتهاء الصراع. إن النظر في تحوّل الأولويات الدولية، الغربية منها والإقليمية، فضلاً عن المناخ السياسي الراهن، والرهانات الإقليمية في الصراع السوري، ليوجد إدراكاً، ويفرض يقيناً لدى الرياض بأن الوقت قد حان للقوى العربية الكبرى كي تستعد للقيام بالردّ للحفاظ على النظام في العالم العربي، ومواجهة التوسع الإيراني. إن المملكة وحلفاءها الإقليميين سيعملون على زيادة دعمهم للثوار السوريين، ومنع انهيار الدول المجاورة لسورية، مثل: لبنان، والأردن. إن إزالة النظام المستبد في دمشق لهو أمر في غاية الأهمية لمستقبل العرب.

٢- الاضطرابات المدنية في البحرين:

لقد أثبتت المملكة العربية السعودية قدرتها وقوتها السياسية المتنامية في القضايا الإقليمية الأخيرة، وإيجاد حلول قادتها بنجاح في قضايا مماثلة في كل من البحرين، واليمن. وفي عام ٢٠١١ م أدرك النظام الملكي في البحرين أن ما ظهر في البداية على أنه مطالب شعبية حقيقية للإصلاح في البحرين قد تم اختطافه على يد الحركات الثورية الدينية الشيعية. كما أصبحت نوايا القيادة الإيرانية أكثر وقاحة وبشكل صارخ، وهذا ما حدا بالقيادة البحرينية إلى تفعيل معاهدة الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي (التي سبق أن أُقرت بين دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠٠٠م)، ودعوة قوة خليجية بقيادة السعودية للمساعدة في تأمين البنى التحتية الحيوية والحساسة لدولة البحرين.

وقد تحركت المملكة العربية السعودية استجابة منها لذلك، مؤكدة أن استقرار البحرين وأمنها جزء لا يتجزأ من أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقراره ومصالحه الحيوية المشتركة برمّتها. إن أهمية دعم الركائز الأساسية للدولة البحرينية كالنظام الملكي والمؤسسات السياسية، والمجتمع المدني، قد شجع المملكة العربية السعودية على استخدام نفوذها الدبلوماسي وأخذ زمام المبادرة والقيام بردّ استراتيجي جماعي فيما يتعلق بالأزمة البحرينية. وهكذا، وبما أن القوى الغربية لم تُبدِ أي إشارة لدعم النظام الملكي البحريني مباشرة، فقد تم إرسال قوة سعودية مدعومة من دول مجلس التعاون الخليجي للمساعدة على توفير بيئة سياسية مناسبة للحوار. وقد ساعد ذلك على إنقاذ الحكومة البحرينية من مغبّة مصير الدول الفاشلة الأخرى التي عصفت بها الثورات العربية.

٣- الانتفاضة العنيفة في اليمن:

أخذت المملكة العربية السعودية على عاتقها بالمثل، القيام بدور حلال المشكلات الإقليمية وذلك عندما قادت المملكة بنفسها في نوفمبر ٢٠١١م، حلاً يضع حداً للاضطرابات المدنية في اليمن، وحرّكت الجمود والاحتقان السياسي الذي حدث بسبب تلك الاضطرابات بين الرئيس علي عبد الله صالح وحركة المعارضة الشعبية التي تطالب بعزله. ومع أن الثورة اليمنية في بدايتها كانت تتطلع إلى إصلاح أوضاع البطالة، والاقتصاد، والفساد الحكومي في البلاد، إلا أن تلك المطالب

تصاعدت إلى الدعوة إلى استقالة الرئيس، تماماً كما حدث مع عدد من الدول العربية التي شهدت اضطرابات. وبعد تصاعد حدّة الثورة، وانتقالها من مرحلة المظاهرات المنظمة إلى اشتباكات عنيفة، وحرب قبلية، وحركات انفصالية، وصعود للخلايا الإرهابية، لم تعد السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ترى الوضع في اليمن شأناً محليّاً، وأصبحت مسألة استعادة الاستقرار في اليمن ضرورة حتمية للأمن الإقليمي، حينها، أدركت المملكة أن (علي عبد الله صالح) لم يعد قادراً على حفظ الأمن والاستقرار في اليمن، بل العكس تماماً.

وبعد أن أصبح (علي عبد الله صالح) وبشكل أكيد خصماً مناوئاً لرفاه اليمن واستقراره طرحت المملكة، وبدعم من دول مجلس التعاون الخليجي، خطة تقضي بانتقال السلطة، وتنحي صالح مقابل حصوله وأسرته على الحصانة. وعندما كان صالح والمعارضة على وشك قبول الاتفاق، كما كان يبدو للجميع، تراجع الرئيس، ورفض التوقيع. واستمر هذا الشد والجذب بين صالح والمعارضة ودول مجلس التعاون عدة شهور، وهذا ما أدى إلى تفاقم الفوضى السياسية والاقتصادية التي جرّت اليمن إلى شفا حرب أهلية. أخيراً، ومع هذا، أقنعت القيادة السعودية (علي عبد الله صالح) بالتوقيع على اتفاق نقل السلطة في الرياض. ونصّ الاتفاق الذي وقع عليه كل من صالح والمعارضة على تخلّي صالح عن السلطة، وتفويض نائبه عبد ربه هادي منصور إلى أن يتم انتخاب رئيس جديد للدولة بطريقة شرعية مقبولة. بعد ذلك تم إجراء انتخابات في فبراير ٢٠١٢م، والتصويت على بقاء هادي في السلطة. ومنذ ذلك الحين، والمملكة تراقب من كثب عملية تحوّل اليمن ووصول حكومة وحدة تقود اليمن خلال الفترة الانتقالية للتهيئة لكتابة الدستور والاعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية..

لقد أثبت الغطاء الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي وفرته المملكة العربية السعودية وحلفاؤها دول مجلس التعاون الخليجي للبحرين، ولليمن أنه كان حاسماً في إعادة الاستقرار إلى هذين البلدين. وينبغي النظر، بصورة مشابهة، وليس بشكل مطابق بالضرورة، إلى المبادرة الإقليمية كسابقة لعمل سعودي أوسع وأشمل في سورية.

مرحلة المبادرة السياسية:
المملكة العربية السعودية والعقيدة الجديدة الحازمة

السعوديون هم أقدم حلفاء الولايات المتحدة، وأكثرهم دواماً وثباتاً منذ عام ١٩٤٥م. وعلى مدى العقود التي شهدت كثيراً من التحديات ومختلف الحروب العربية الإسرائيلية، والغزو السوفييتي لأفغانستان، والحرب العراقية الإيرانية، والتقلبات الحادة في أسعار الطاقة وإنتاجها، وتحديات الإرهاب الدولي، والاحتلال العراقي للكويت، والغزو الأمريكي الكارثي للعراق وأفغانستان، والأحداث الحالية الدامية التي أعقبت ما يسمى بالربيع العربي، والحرب الأهلية السورية، ظلّت المملكة العربية السعودية مصدر استقرار وأمن، واعتدال واستمرار على هذا النهج، وهذا الأمر الذي أبقى لها تلك الصلابة، وهذا الثبات كقائد للأمة الإسلامية من جهة، وكشريك بالغ الأهمية للولايات المتحدة من جهة أخرى. وقد أجمل الوزير كيري هذا الوضع كأفضل ما يكون عندما قال: «إن لدى المملكة القدرة على التأثير في كثير من القضايا الهامة والتي تهمّنا أيضاً».

مع ذلك، هناك تباين كبير بين أمريكا والمملكة العربية السعودية حول القضية الأبرز والأهم على الساحة الآن: ألا وهي وقف الفظائع والأعمال الوحشية في سورية. وهذا هو أحد الأسباب لرفض السعوديين مقعداً لهم في مجلس الأمن. فإذا ما كانت المملكة العربية السعودية أكثر استقلالية وحزماً في سياستها الخارجية، ويُنظر إلى قرارها هذا بأنه «غير مسؤول»، خصوصاً الآن، وإدارة أوباما على ما يبدو غير مستعدة أيضا للتدخل عسكريا في الشرق الأوسط أو في غيره من العالم، فليكن الأمر كذلك. والمملكة لديها كثير من التحديات المتزايدة في ساحتها الخلفية، وتُركت وحدها تبحث عن حلول، وقد تؤدي محاولاتها للقيام بتلك الحلول إلى وجود خلافات أكثر حدّة بينها وبين الولايات المتحدة. لكن تلك الخلافات لا تُنذر بحدوث انقسام خطير بين الدولتين في ظل التاريخ الطويل من الشراكة والتعاون، والمصالح المشتركة على المدى القصير أو المتوسط.

مع ذلك، يبدو، وعلى نحو متزايد، أن نظام الدولة الوطنية أصبح يمثل مشكلة كبرى للعالم العربي في يومنا هذا. علاوة على ذلك، فالتفكك الذي شهدته المنطقة بالفعل، وستشهد المزيد منه في المستقبل بلا شك، ستتردد أصداؤه خارج الخريطة العربية، وستشهد ميلاد دولة كردية تتمتع بالسيادة، بحكم الواقع على الأقل، وسيكون لها تأثير دائم في العالم العربي (سورية، والعراق) وفي منطقة الشرق الأوسط على نطاق أوسع (تركيا، وإيران).

من هنا، تبرز أهمية نجاح المشروع الإقليمي في سوريا بقيادة المملكة العربية السعودية. فالسبيل الوحيد كي يتمكن العالم العربي بداية، من إحراز تقدم سيكون من خلال العمل ضمن إطار أمني مشترك، مكوّن من المملكة العربية السعودية ومصر والأردن والمغرب وشركائهم دول مجلس التعاون الخليجي. لقد حان الوقت لأن تعمل الدول العربية جاهدة على القيام بإصلاحات ضرورية جداً للجامعة العربية لتحمّل مسؤولياتها لما فيه مصلحة المنطقة العربية والعمل معاً لتعزيز أمنهم المشترك. وهذا بحد ذاته يعدّ تحولاً عن التبعية الغربية، والاعتماد على الذات (بنجاح)، وهو ما قد يستغرق بعض الوقت. من جهة أخرى، وفي حين تنامت قوة المملكة العربية السعودية خلال العقدين الماضيين، تعثّرت بالمقابل دول عربية إقليمية رئيسة أخرى، وهي مصر والعراق وسوريا، وخرجت عن مسارها، وتوقفت عن التقدم، بل إنها تخلّت عن جهود بناء الدولة تماماً، وعن إعطاء الأولوية لأسباب بقائها على قيد الحياة. على الرغم من هذا، يتعيّن النهوض، ومن خلال دور القيادة السعودية المتصاعد، بالتحالف العربي وإحيائه من جديد والتحضير لاتخاذ نموذج جديد يحمل على عاتقه أمن العالم العربي.

في حين أن عدداً من الانتقادات الموجهة للمملكة التي قد تسخر من سياستها الخارجية، وأنها سياسة غير مسؤولة، إلا أن الحقائق تتحدث خلاف ذلك: فهي مستقرة، وتتمتع بالأمن والاعتدال والمسؤولية، كما يشهد لها بذلك سجلها الحافل منذ ميلاد هذه الدولة، وهذا هو المنطلق الذي لا يزال يقود المملكة قدماً إلى المستقبل.

وفي جواب عن سؤال حول سبب رفض المملكة العربية السعودية مقعداً غير دائم في مجلس الأمن، أجاب الأمير سعود الفيصل في مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري:

أود أن أشير إلى أن اعتذار المملكة عن عضوية مجلس الأمن لا يعني بأي حال من الأحوال انسحابها من الأمم المتحدة، وخصوصا في ظل تقدير المملكة للجهود البناءة لمنظماتها المتخصصة في معالجة العديد من الجوانب الإنسانية والتنموية والاقتصادية والصحية وغيرها، إلا أن المشكلة تكمن في قصور المنظمة في التعامل مع القضايا والأزمات السياسية وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط، والسبب عجز مجلس الأمن في التعامل معها، مع الأخذ في الاعتبار أن مجلس الأمن لم يشكل فقط لإدارة الأزمات الدولية، بل العمل على حلها من جذورها وحفظ الأمن والسلم الدوليين. وينعكس هذا القصور بشكل واضح في القضية الفلسطينية التي تراوح مكانها لأكثر من ستين عاما، كما أن اختزال الأزمة السورية في نزع السلاح الكيماوي الذي يعتبر أحد تداعياتها، لم يؤد إلى وضع حد لأحد أكبر الكوارث الانسانية في عصرنا الحالي. فضلا عن أن التقاعس الدولي في التعامل الحازم وتطبيق سياسة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والسلام النووي، أبقى المنطقة تحت مخاطر هذه القنبلة الموقوتة التي لن تنزع فتيلها مساومات التعامل مع إفرازاتها، أو مناورات الالتفاف عليها.

إن هذه القضايا وغيرها من القضايا والاضطرابات التي تشهدها المنطقة وعدد من دولها، كانت ولا زالت محور اهتمام وجهود المملكة، ومحور البحث مع الولايات المتحدة وكافة الأطراف الدولية الفاعلة وعلى المستويين الثنائي والمتعدد، وفي إطار مبادئ الشرعية الدولية والمواثيق والاتفاقات وأحكام القانون الدولي العام التي من شأنها وضع حد لهذه الأزمات، بعيدا عن المناورات السياسية والمساومات، والتي دفعت إلى هجرة العديد من هذه القضايا من أروقة الأمم المتحدة لتبحث عن الحل خارجها.

سعود الفيصل

.....

الخاتمة:

أثارت النقاشات الأخيرة في أعقاب رفض المملكة العربية السعودية قبول ترشيحها لتسلم مقعد عضوية غير دائمة في مجلس الأمن، موجة من الانتقادات في الولايات المتحدة التي شككت في مسؤولية سياسة المملكة الخارجية. مع ذلك، فإن مثل تلك الاتهامات من اللامسؤولية قد فشلت في إدراك حقيقة أداء سياسة المملكة الخارجية على مدى العقود القليلة الماضية. إن أسس سياسة المملكة الخارجية لم تتغير، في حقيقة الأمر، منذ عقود، لأنها تستند إلى قواعد ثابتة وواضحة ومعتدلة. وترمي تلك الأسس إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والأمن السياسي عبر

سياسة معتدلة تُعنى بالطاقة، وموقف استراتيجي مدروس لمواجهة الاضطرابات وتحييدها التي تمزق العالمين العربي والإسلامي، كل على حدة. وتتماشى تلك المواقف المسؤولة مع دور المملكة الذي أصبح دور «اللاعب الأساسي» في الشرق الأوسط، كما وصفه مؤخراً وزير الخارجية الأمريكي جون كيري.

ما قد لا يدركه إلا القليل أن لفتة قوية من هذا القبيل ليس مجرد إشارة رمزية، بل إشارة مقرونة بتغييرات سياسية ملموسة، وتقويم وتصحيح يبدو أنها ستجري خلال الأشهر والسنوات القادمة، والتي ستتم لضبط نغمة جديدة تماماً لسياسة المملكة الخارجية. وستواصل المملكة العربية السعودية، التي تعد القوة العظمى في امتلاك الطاقة في العالم، وآخر دولة متبقية من الوزن الثقيل في العالم العربي، ولعدة أسباب أخرى، في القيام بدور أكثر نشاطاً وحزماً، وبكثافة للحفاظ على الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا (MENA)، والعالم الإسلامي على نطاق أوسع.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٧٦٤ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com